الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/31/207
S/12197
9 September
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٨١ من جدول الأعمال المؤقت *
حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

مجلس الأمن
السنة الحادية والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيا رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ وموجهة الى سعادتكم من السيد نائل أطلاى ، ممثل دولة قبرص التركية الموحدة .

وسأكون شاكرا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٨١ من جدول الأعمال المؤقت ، ووثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الترتركمن
السفير
الممثل الدائم

---

* A/31/150

مرفق

رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ من السيد
نائل أطلاى الى الأمين العام

لقد نما الى علمنا ان الادارة القبرصية اليونانية قد رشحت شخصا يدعى السيد اندرياس مافروماتس لعضوية لجنة حقوق الانسان ، التي ستنشأ عملا بالمادة ٢٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [أنظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)] .

وأود في هذا الصدد أن استرعي انتباه سعادتكم الى ما يلي :

١ - ان جمهورية قبرص هي دولة مكونة من قوميتين ، وتقوم على وجود طائفتين اثنيتين في الجزيرة ، ويقضي دستور الجمهورية باشتراك هاتين الطائفتين في ادارة الدولة وفي جميع اجهزتها . ولذلك ينبغي أن تقوم السلطة القانونية في قبرص على اساس ارادة الطائفتين التركية واليونانية معا ؛ ولا يمكن لأى من الطائفتين أن تتولى هذه السلطة أو تمارسها دون موافقة الطائفة الاخرى .

٢ - وفي عام ١٩٦٣ عندما شن الجانب اليوناني هجومه الأول على الطائفة التركية بقصد توحيد الجزيرة مع اليونان ، أقصى الموظفون الاتراك الذين كانوا يعملون في الحكومة عن الجهاز الحكومي ولم يسمح لهم أبدا بالعودة اليه . ثم ملئت مناصبهم بعد ذلك بموظفين من القبارصة اليونانيين واصبحت حكومة قبرص حكرا على القبارصة اليونانيين .

٣ - ان استمرار انتهاك الجانب القبرصي اليوناني للدستور منذ عام ١٩٦٣ وطرد الموظفين الاتراك بالقوة من الحكومة في تلك السنة أسقط عن تلك الحكومة الصفة الشرعية والدستورية . الا انه بسبب تفوق تلك الحكومة بحكم الواقع على الطائفة التركية ، وهو ما تحقق بقوة السلاح ، فقد تمكنت الادارة القبرصية اليونانية من الظهور أمام العالم بوصفها " حكومة قبرص " حتى عام ١٩٧٤ . بيد انه من الواضح ان مثل هذا الادعاء من جانب الادارة القبرصية اليونانية بالسلطة الحكومية في قبرص لم يكن يستند الى الدستور او الى ارادة الطائفتين معا في قبرص . ولهذا فانه لم يكن هناك وجود منذ عام ١٩٦٣ لكيان أو سلطة تسمى حكومة قبرص .

٤ - ويمثل الانقلاب اليوناني الذى وقع في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ الضربة الاخيرة لدستور الجمهورية . اذ وضعت عملية السلم التركية التي تلته نهاية لما كان قائما بحكم الواقع من تفوق للادارة القبرصية اليونانية ، ونتيجة لذلك انشئت ادارتان تتمتعان بالحكم الذاتي ، كل منهما تمارس السلطة على المنطقة الخاصة بها في الجزيرة .

٥ - لقد اعترفت الدول الضامنة الثلاث وهي تركيا واليونان والمملكة المتحدة بوجود ادارتين طائفيتين في قبرص وذلك في الاعلان الصادر عنها في جنيف في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ . وعلاوة على ذلك ، فقد اعترف قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ بوجود طائفتين في قبرص واعتبر ان النظام الدستوري لجمهورية قبرص هو من شأن

طائفتي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ، وينبغي البت فيه عن طريق مفاوضات تعقد بينهما على قدم المساواة . والى ان تتم اقامة مثل هذا النظام الدستوري ضمن اطار تسوية سياسية نهائية ، فان من الطبيعي ان تدير كل طائفة في قبرص شؤونها الخاصة بها على الصعيدين الداخلي والخارجي . ولم توكل الى اى من الطائفتين سلطة تمثيل قبرص على انفراد .

٦ - ونظرا لحدوث فراغ اداري بسبب عدم وجود سلطة مركزية في قبرص تستند الى ارادة الطائفتين معا ، كان لابد للطائفة القبرصية التركية ان تنشئ دولتها الموحدة الخاصة بها في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٥ وذلك لادارة شؤونها في جميع المجالات الى ان يتم ايجاد حل نهائي لمشكلة قبرص . وقد اكدت مؤخرا ارادة الشعب القبرصي التركي من جديد الوجود الشرعي لدولة قبرص التركية الموحدة ، وهي حقيقة لا جدال فيها ، حيث اجريت انتخابات حرة في المنطقة التركية بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ . والامر متروك الآن للجانب القبرصي اليوناني كي يقيم دولته الموحدة كي يتسنى البدء بمفاوضات بين الدولتين الموحدتين في ظل شروط من المساواة ، وذلك حول كيفية امكان انشاء جمهورية قبرص الاتحادية ومدى السلطة القضائية التي سيتم التنازل عنها للحكومة المركزية . غير انه الى ان يحين مثل هذا الوقت ، فان من غير المجدى للادارة القبرصية اليونانية ان تعلن على الملأ ادعاءها بانها " حكومة قبرص " ، في الوقت الذى مازال فيه انشاء مثل هذه الحكومة رهنا بالتفاوض بين الطائفتين .

وبالاضافة الى ما تقدم فانني أود أن اشير كذلك الى ان عضوية الادارة القبرصية اليونانية في لجنة حقوق الانسان ، ان تحققت ، ستكون موضع استغلال من جانب هذا الطرف كوسيلة اخرى من وسائل السعي لخدمة غايات الطائفة القبرصية اليونانية على حساب الطائفة القبرصية التركية ، ولذا فانها أمر غير مقبول بتاتا من وجهة نظرنا .

وسأكون شاكرا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة .

(توقيع) نائل اطلاى
ممثل دولة قبرص التركية الموحدة

- - - - -